

من حيّ المحطة إلى «ناقية شالوم»: التّخطيط، الإختلاف والحقّ في المدينة

حاييم يعقوبي

محاضر، قسم السياسة والحكم
جامعة بن غوريون في النقب

تُمارس تجربة الحيّزات المدنية من طرف أناس كثيرين ومختلفين يقيمون فيها. «الثقافة» بالنسبة إلى بعضهم يمكن أن تكون «قمعاً» بالنسبة إلى البعض الآخر... (Zukin, 1995, 293-294)

مقدّمة

طور هنري ليفيغر النقاش في الحيّز المدني نحو أبعاد متعلّقة بالهويّة، بالثقافة، بالاختلاف الاجتماعيّ، بالاحتجاج وبالاعتراض (Lefebvre, 1996). وقد صاغ ليفيغر «الحقّ في المدينة» (the right to the city) وضمّنه، إضافةً إلى التّغيير في المنظومة الطبقيّة، مستويات أخرى تعكس علاقات القوى الاجتماعيّة، مثل الإثنية والهجرة. تفسيره لأقوال ليفيغر في ما يخصّ الحقّ في المدينة يستند إلى الادّعاء القاضي بأنّ تحليل ليفيغر – الذي يرى في التجريب الحيّزيّ تعبيراً عن علاقات القوى وعن بناء الاختلاف – ورغم كونه متجدّراً في الفكر الماركسي، يفتح كوةً لفهم سياسة الحيّز، من خلال مضامير نقدية أخرى أيضاً، مثل المضمّار النسوي وما بعد الكولونيالي (Deutsche, 1988, p. 29). يوسّع ليفيغر الحقّ في المدينة إلى ما يتعدّى تخصيص الموارد المادية وهو التوجّه المدمج في الفكر الماركسي الذي نشأت منه كتاباته. إنّ الحقّ في المدينة يعني، بالنسبة إليه، منح الحرّيّة والحقّ في عدم الإقصاء والحقّ في ممارسة هويّة ونهج حياتيّ فرديّين وجمعيّين، والحقّ في المشاركة باتّخاذ القرارات.

في ضوء هذه الخلفية سأدّعي أنّ بوسع التخطيط

الحيّزي أن يُسخر كأداة ناجعة لتطبيق الحقّ في المدينة، شريطة أن تُؤخذ بالحسبان احتياجات تخطيطية مشتقّة من مميّزات الاختلاف الثقافيّ للمجموعات التي أعدّ التخطيط لها، إضافةً إلى أخذ الاحتياجات التخطيطية الكونية بالحسبان. تقف الهويّة الإثنية والهويّة المدنية الواحدة في مقابل الأخرى، في توتر دائم، خصوصاً عند الحديث عن سياق قومي «تهدّد» فيه الهويّة الإثنية لمجموعة الأقلية التجانس الذي يصبو إليه المشروع القومي. ومع ذلك، سيّدعي البعض أنّ التمييز بين الانتماء الإثني وبين الانتماء المدني، في السياق التخطيطي، هو تمييز استعلائيّ، إذ من المفترض أن يكون التطرّق إلى الهويّة الإثنية جزءاً لا يتجزأ من تعريف حقوق المجموعة. إلا أنّ الواقع في المجتمعات متعدّدة الإثنيات، وغالبية أجهزة التخطيط التي تعمل وفقاً لمبادئ التخطيط الشمولية، يثبت أنّ ثمة حاجة لهذا التمييز، لأنّ التخطيط الشموليّ يقوّي بحكم طبيعته احتياجات الدولة من خلال تعريفها على أنّها «مصلح عامة» (public interest)، ومن خلال تجاهل الاحتياجات النابعة من هويّة مجموعات الأقلية (Sandercock, 1998).

سأوسّع في هذه المقالة دائرة النقاش حول الحقّ في المدينة بما يتعدّى البعد السياسي-الاقتصاديّ. وسعيّاً لتحقيق ذلك، سأتناول بالاستعراض مشروعاً تخطيطياً عينيّاً يوفر نموذجاً لمبادرة من طرف السلطات، وهو المشروع الذي تمّ في إطاره إجلاء عائلات عربية من حيّ المحطة إلى حيّ «ناقية شالوم» في المدينة المختلطة، اللد. تركز هذه المقالة إلى عمل ميدانيّ في مدينة اللد،



قابلتُ خلاله بعض السكّان ونشطاء من التنظيمات
واشخاص من السلطة .

حيّ المحطّة

أقيم حيّ المحطّة في اللد في فترة الانتداب البريطاني كحيّ
سكنيّ لعمّال القطار البريطانيين وأبناء عائلاتهم، وبني
كوحدة مدينية معزولة وفق المبادئ التي ميّزت التخطيط
الكولونيالي البريطاني (Yacobi, 2003). وبعد حرب
١٩٤٨ استعمل مخزون الشقق السكنية الجيدة في حيّ
المحطّة لاستيعاب المهاجرين اليهود الذين جرى توطينهم
في مدينة اللد .

وُصفت التغييرات التي حلّت بالمنطقة الشماليّة من
اللد، والتي تشمل حيّ المحطّة، في تقرير أصدرته في العام
١٩٦٩ «سلطة بناء وإخلاء مناطق التّاهيل» (هشمشوني،
١٩٦٩). وقد فصلّ التقرير تدهور المباني والبنى التحتية
والخدمات البلدية في المنطقة. وفصلّ تقرير آخر أصدرته
«السلطة» في العام ١٩٧٢، التغييرات التي طرأت على حيّ
المحطّة: من أصل ٢٤٣ عائلة سكنت في المنطقة
(١٢,٢٠٦ أشخاص)، كانت هناك ١٧٦ عائلة عربية (٩١٩
شخصاً) ميّزت بالدونية الاقتصادية والاجتماعية. وورد
في التقرير، أيضاً، أنّ نحو ٧٠ بالمئة من السكان اليهود في
المكان هم من المهاجرين اليهود الشرقيين، وأنّ متوسط
عدد الأفراد في العائلة اليهودية هو ٣,٤ أشخاص، في مقابل
٥,٢ أشخاص لدى السكان العرب .

تواجد في الحي، كما ورد في التقرير، ٢٤٢ مبنى؛ منها
١٩٠ مبنى، أي نحو ٧٩٪، استخدمت للسكن. وذكرت
هذه الوثيقة حتى أنّ ثمة فصلاً في داخل الحيّ نفسه:
السكان العرب، الذين شكّلوا حينها نحو ثلثيّ الحيّ، كانوا
مركّزين في قلب الحيّ وفي «برديس شنير»، فيما سكن
اليهود، الذي شكّلوا وقتها نحو ثلث السكان في الحي، في
المنطقة المحاذية لشارع الرملة-اللد. عند إعداد التقرير
كانت في حيّ المحطّة مبانٍ من طبقة واحدة فقط، وكانت
غالبيتها، نحو ٧٣٪، مبنية من الحجر والبقية من مواد
خفيفة مثل الصفيح والخشب. وعلى الرّغم من أنّ غالبية
البيوت كانت مبنية من موادّ صلبة، فقد حرص معدّو التقرير

على أن يذكروا أنّ «١٩ عائلة فقط تسكن في مبانٍ معرّفة
على أنّها جيّدة» (سلطة بناء وإخلاء مناطق التّاهيل،
١٩٧٢، صفحة ١).

ما هي العوامل التي أدّت إلى إحداث التغيير في التركيبة
الديموغرافية وإلى تدهور وضع المباني ومستوى الخدمات
في المنطقة؟ في اعتقادي، يجب البحث عن الإجابة عن
هذا السؤال في الصراع الدائم المتواجد في المدينة
المختلطة. وقبل أن أعرض مشروع «ناقيه شالوم»، الذي
ستتمحور حوله هذه المقالة، سأذكر بأنّ عائلات بدوية من
النقب والسهل الساحلي هاجرت إلى المنطقة في
الخمسينيات والستينيات، كجزء من سياسة السلطات .
وقد حصل قسم من هذه العائلات، وخصوصاً تلك التي
جاءت من منطقتيّ الشيخ مؤنس والمثلث، على أراضٍ في
اللد، كتعويضٍ لها، تراوحت مساحتها بين ١٠ و ١٥
بالمئة من مساحة الأراضي التي صُودرت منها .

لقد تفاقم الاكتظاظ السكاني في حيّ المحطّة، وذلك
بموازاة سيوررتين حدثتا تزامنياً، وفي مدن مختلطة أخرى
أيضاً: حسن السكان اليهود ظروف سكنهم وانتقلوا إلى
مناطق سكنية جديدة وأكثر اتّساعاً، فيما استقرّ السكان
العرب الذي جاءوا إلى المدينة في الحيّ الذي أخذ طابعه
العربي يزداد رسوخاً. كما لم تُستجَب مطالب السكان
العرب الذين جاءوا إلى المدينة بحلول سكنية، وهكذا
بدأت تُبنى في حيّ المحطّة مبانٍ وإضافات على مبانٍ من
دون تراخيص، وأحياناً من خلال الدخول دون اذن إلى
أراضي دولة. وفي أعقاب ذلك جرى طرح المسألة للتداول
في البرلمان. وقال عضو البرلمان السابق رفائيل سويسا
(حزب العمل)، الذي قدّم في بداية التسعينيات اقتراحاً
على جدول أعمال البرلمان تحت عنوان «الاعتناء بأحياء
مستضعفة في الرملة واللد»:

إذا كنتُ رأيتُ في الرملة مئات الفيران والجرذان، فإنّه
يمكنك في هذه الأحياء في اللد أن ترى زرافاتٍ من آلاف
الجرذان بحجم القطط العادية... قبل سنة قدّمتُ استجواباً
بشأن تطوير هذه الأحياء وتلقيتُ جواباً بأنّ الموضوع قيد
التخطيط. منذ ذلك الوقت وحتى اليوم لم يتغيّر شيء...
السياح والضيوف، عند قدومهم إلى الأحياء العربية، يروّون



من حيّ المحطّة إلى «ناقية شالوم»: التّخطيط، الإختلاف والحقّ في المدينة

الخرائب والإهمال والتلوّث وانعدام الجمالية وعدم المساواة.
(الغازي، ١٩٩١).

في مطلع السبعينيات أقيم حي «ناقية بيرك»، الذي بُنيت فيه ٣٠٠ وحدة سكنية للسكان العرب الذين سكنوا حينها في حيّ المحطّة، حسب السجلات. كانت هذه واحدة من المبادرات الأولى التي هدفت إلى حلّ الضائقة السكنية لسكان اللد العرب، إلا أنّ هذا الحلّ لم يُول أهميةً لاحتياجات السكان الاجتماعية والثقافية، الذين كانوا في الأساس من عائلات بدوية هاجرت إلى اللدّ بعد مصادرة أراضيها. وتشمل هذه الاحتياجات التخطيطية، من ضمن سائر الأمور، أن يؤخذ بالحسبان عدد الأفراد في العائلة المصغّرة وتفضيل السكن إلى جانب العائلة الموسّعة. ولذلك، فقد رفض الكثيرون من سكّان حيّ المحطّة الانتقال إلى الحيّ الجديد. وفضلاً عن ذلك، كانت هناك عائلات ادّعت أنّ مشروع «ناقية بيرك» لن يؤدّي إلا إلى مزيد من الشعور بالعيش في داخل «غيتو»:

اليوم، هناك مدخلان، منغذان، للحي ولكن قبل ذلك كان هناك مدخل واحد، صحيح أنّ هذا شارع يعني، وأنه يبدو مُنظّمًا وكل هذا، لكن هناك مكانًا واحدًا تدخل منه ومكانًا واحدًا تخرج منه. كلّ التحرك في الداخل مثل الفخ، أوكي؟ أنت تعرف هذه الرسومات عن أفناخ للفئران؟ هكذا كان ذلك. (لقاء مع حنان ط، ٢٥/٤/٢٠٠١).

في اللقاء الذي أجرته مع ممثلي الأحياء العربية في اللد في نيسان ٢٠٠٠، ادّعى ممثلو حيّ «ناقية بيرك» أنّ العائلات التي انتقلت إلى الحيّ الجديد في مطلع السبعينيات مرّت، أيضًا، بضائقة سكنية في أعقاب التكاثر الطبيعي. وغالبيتها استغلت حقوق البناء المسموح بها في المكان، وعندما لم تف هذه الحقوق بالحاجات بدأ السكان بالبناء هناك من دون تراخيص.

منذ السبعينيات فصاعدًا ازداد وضع اليد على أراضي الدولة في حيّ المحطّة وبناء بيوت سكنية إضافية من دون ترخيص. مكسيم ليفي، الذي كان حينها رئيس بلدية اللد، انتهج توجّهًا حازمًا في «محو» هذه المناطق. وقد

أعلن عن هذا الأمر حين قال: «محوّت في إطار الإخلاءات المُسرّعة أحياء كاملة، بحيث يُنقل السكان ويُوزعون في داخل أحياء جديدة ويندمجون في حياة مجتمعية سليمة» (بغيرتس إسرائيل، ١٩٨٣). إلا أنّ ليفي اعترف في العام ١٩٨٦ بفشل نهجه وادّعى أنّه لا يمكن السيطرة على موجة السكان العرب الذين يصلون إلى المدينة؛ وأمر الهدم التي صدرت وتلك التي نُفّذت فعليًا، كما قال، لا تساعد على حلّ المشكلة:

...هؤلاء مواطنو الدولة. توجد لديهم بطاقات هوية. لكن وزارة الداخلية التي تمنحهم هذه البطاقات غير مستعدة للاعتراف بهم كسكان، لأنهم غير مسجّلين في سجل السكان. البلدية لا تملك ميزانيات للحي... لا توجد أية جهة تعترف بهم، وكأنهم ليسوا أناسًا... جئت مثل بطل عظيم وقلت أنا سأهدم بيوتًا، ولكنني رأيت فورًا أنه لا يوجد مكان آخر يُلقى إليه الناس. الهدم هناك كان غلطة كبيرة. توجد أوامر هدم، إلا أنّ لا أحد يبيدي اهتمامًا بالحلّ. كلهم يتنصّلون. (كفرا، ١٩٨٦).

في تشرين الثاني ١٩٨٣ حوّل البرلمان موضوع معالجة حيّ المحطّة إلى لجنة الداخلية وجودة البيئة، التي ادّعت أنّ معالجة وضع الحيّ تفوق قدرات البلدية المالية، وعليه أوصت اللجنة بنقل المسؤولية إلى وزارة الداخلية ووزارة الإسكان ووزارة المعارف ودائرة أراضي إسرائيل (بلدية اللد، ٢٠٠٠، صفحة ١٩). إلا أنّه يبدو أنّ التغييرات الديموغرافية في اللدّ عمومًا، وفي حيّ المحطّة خصوصًا، تواصلت من دون سيطرة عليها. في تقرير بادرت إليه بلدية اللدّ ووزارة البناء والإسكان في العام ١٩٨٧ ورد أنّ السكان العرب في المدينة آخذون في الازدياد، وأنّ لا جهة من الجهات الرسمية تعرف بالضبط ما هي نسبتهم من السكان، لأنهم لا يظهرون في الاستطلاعات الرسمية التي تجريها دائرة الإحصاءات المركزية (بلدية اللد ووزارة البناء والإسكان، ١٩٨٧، صفحة ٢). وكما يتّضح من تقرير بلدية اللدّ لسنة ٢٠٠٠، فإنّ هذا الوضع لم يشهد أيّ تغيير بتاتًا:

سكان حيّ المحطّة لا يسكنون على أراضٍ تابعة لهم، بل



على أراضٍ غزوها، وهي بملكيّة خاصة، وقسم منها تابع إلى دائرة أراضي إسرائيل، وهي كلّها منطقة زراعية معلنة ولا يمكن إقامة مبانٍ عليها، إلا لغرض زراعيّ فقط... سكان الحيّ مغلقون من الناحية الاجتماعية على انفسهم، وغير مقتدرين اقتصادياً ويعملون في أعمال مختلفة مشبوهة. الوضع الصحيّ وجودة البيئة متدنّيان والسكن موجود في ظروف غير صالحة للبشر. (بلدية اللد، ٢٠٠٠، صفحة ١٩).

الإسقاط الحيّزي لهذه العملية هو تطوّر ونموّ سوق سكنية غير رسمية في حيّ المحطّة. وفي إطار هذه السوق، يمكن استئجار وحدات سكنية في المباني التي بُنيت من دون تراخيص؛ وعضواً عن ذلك يمكن حتى «شراء» حقوق بناء من أفراد إستولوا بشكل غير قانوني على أراضي دولة وبيعونها للآخرين. وتُدار هذه السوق السكنية بأيدي أصحاب القوة في الشبكات الاجتماعية المحلية، وقد قُيّدت معرفتي بهذه السوق خلال العمل الميدانيّ.

«خير البر عاجله»

في العام ١٩٨٥ تقرر إخلاء حيّ المحطّة نهائياً. وطلب من جميع سكّان المنطقة المسجّلين أن يدخلوا في مفاوضات مع السلطات حول الإخلاء والتعويضات. وقد حاولت هذه المفاوضات أن تقنع بعض العائلات بترك اللد والانتقال للسكن في مدن عربية أخرى مثل رهط وكفرقاسم (لقاء مع ممثلي الأحياء العربية في اللد، ١١ / ٤ / ٢٠٠٠). حصلت العائلات التي وافقت على هذه التسوية على تعويضات أكبر، وهكذا جرت محاولة للسيطرة على «التوازن الديموغرافي»، كما أعلن رئيس البلدية وقتها، مكسيم ليفي:

مع أخذ المعطيات الديموغرافية الخاصة بالمدينة بعين الاعتبار... من الجدير النظر أيضاً في حلول غير اعتيادية والعمل باتجاه توزيع مجموعات سكانية خارج مدينة اللد ومنع استمرار غزو السكان غير القانوني للمدينة منعاً باتاً، في المستقبل.

مشكلة السكان العرب في المدينة هي، كما أسلفت، مشكلة صعبة وملحّة وتتطلب حلاً شاملاً وجذرياً وفورياً، وعن مثل هذا قيل «خير البر عاجله» (بلدية اللد ووزارة البناء والإسكان، ١٩٨٧).

ما هو الجهاز الذي ينفذ هذه السياسة وبأية وسائل تُطبّق؟ في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة توجّهت إلى شركة «لورم»-شركة لتطوير منطقة اللد والرملة، وأجريت مقابلة مع عدد من العاملين فيها. «لورم» هي شركة حكومية مشتركة بين وزارة البناء والإسكان التي تمتلك ٧٥٪ من أسهمها، ودائرة أراضي إسرائيل التي تملك ٢٠٪ من الأسهم وبلدية اللد التي تملك ٥٪ من أسهمها. تأسست الشركة في العام ١٩٦٤ لغرض تخطيط البنى التحتية لبناء المساكن وتطويرها وتنفيذها، وسياستها تتبلور من خلال «رؤية شاملة لاحتياجات الحكومة والسكان والمناطق التي تنشط فيها». شركة «لورم» تعلن أنّها تضبط أسعار الشقق وبذلك فهي تمكن الأزواج الشابة من اقتناء شقق في مناطق عملها. كما أنّ الشركة تنشط في الإخلاء والهدم وفي إعادة تأهيل أحياء وفي إدارة ومراقبة أعمال البناء («لورم»، ١٩٩٥).

مهندسة الشركة، المهندسة المعمارية ميخال بركوڤتش، شدّدت في لقاء أجري معها في ٢٩ / ١ / ٢٠٠٠ على أنّ أصحاب القرار هم الذين يقررون مبادئ التخطيط وأنّ «الشركة مسؤولة عن تطبيقها فقط». المسؤولة عن إخلاء العائلات العربية من حيّ المحطّة نُقلت إلى «مقاول إخلاء خاص»، يقوم فعلياً بإجراء المفاوضات (مقابلة مع ميخا أفرهام، مدير المشاريع في شركة «لورم»، ٢٩ / ١ / ٢٠٠٠). حنان شاحر، مقاول الإخلاء الذي يعمل لصالح شركة «لورم»، قال إنه يحصل على أجره وفقاً لعدد الإخلاء التي ينفذها، وإنّ هذه العملية تكون مصحوبة في أكثر من مرّة بالعنف (مقابلة أجريت بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠١). ويتّضح من المعطيات التي عُرضت أمامي أنّ ٤٠ عائلة فقط، من أصل ٢٠٠ عائلة أجرى معها شاحر مفاوضات في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، حصلت على تعويضات مالية وتركت المدينة. العائلات التي لا تملك ممتلكات في مكان آخر، ووافقت على إخلائها إلى



من حيّ المحطّة إلى «ناقيه شالوم»: التّخطيط، الإختلاف والحقّ في المدينة

التي لا يمكن تقدير عددها الدقيق لأنّها غير مُوثقة، وحسب أقوال حنان شاحر في لقاء أجري معه في يوم ١/٤/٢٠٠١، فإنّ الحديث يدور عن نحو ١٠٠ عائلة. وقد صدرت ضدّ هذه المباني أوامر إخلاء وهم، إلا أنّ المسؤول عن الإخلاء يقول «يبدو أنّه ليس بإمكان أية جهة حكومية رسمية أن تنفذ أوامر الإخلاء هذه. الشرطة تخشى من زيادة التوتّر والبلدية التي يوجد فيها ممثلون عرب غير معنية بالمواجهة. حتى أنّ موظفي المحكمة، وفق شهادات سمعته، يرفضون إصدار الأوامر». وقد قال لي مهندس بلدية اللد، عوديد أرنون، أموراً مشابهة، حيث ادّعى في لقاء أجري معه في يوم ١٣/١٢/٢٠٠٠ بأنّه بعد هدم المباني التي أخليت من سكّانها، سيطر سكّان آخرون على المساحة الشاغرة بعد الهدم، والذين يواصلون بناء بيوتهم على هذه المساحات. ولمنع إعادة السيطرة المتكرّرة على قطع الأرض التي أخلي الساكنون عليها، بدأت شركة «لورم» بوضع صخور في المكان بعد الانتهاء من الهدم. وهكذا، كما يمكن أن نرى من خلال الصورة رقم ١، تُمنع عملية البناء من دون ترخيص بعد إخلاء العائلة.

صلاح الدين زاوية رابين

سألت طلال، أحد السكان الذين انتقلوا إلى حيّ «ناقيه شالوم»، هل هذه هي المرّة الأولى التي يُطلق فيها اسم شخصية مثل صلاح الدين الأيوبي على شارع في اللد. «صحيح»، أجاب بفخر، «لكن عليك أن ترى اسم الشارع الرئيسي عند زاويته، هل ترى ما مكتوب هناك؟». إقترينا إلى زاوية الشارع ورأيتُ أننا نقف عند تقاطع شرعي صلاح الدين ورابين (لقاء مع طلال أ،^٢ من سكان حيّ «ناقيه شالوم»، ١٠/٥/٢٠٠١).

عدا عن محاولة إخلاء سكّان حيّ المحطّة إلى حيّ «ناقيه بيرك» في مطلع السبعينيات، بُني في نهاية الثمانينيات حيّ «فارداه»، وفيه حوالي ٨٠ وحدة سكنية في أربعة مبانٍ سكنية. وحسب التخطيط، كان من المفترض بسكان حيّ المحطّة أن يُخلوا أماكن سكنهم وأن ينتقلوا إلى هذا الحيّ

المشروع السكني الجديد «ناقيه شالوم»، تحصل على تعويضات وفق معايير مفصّلة.

القاعدة التي تركز عليها المفاوضات تتحدّد وفق معلومات يجمعها مقال الإخلاءات. المعلومات التي تُجمع في شركة «لورم» حول المُمتلك المُعدّ للإخلاء تُقارن مع المعلومات الموجودة عن هذا المُمتلك في الشركة الموطّنة (وهي في الغالب شركة «عميدار»). ويقول حنان شاحر إنّ «لا توجد ملاءمة في غالبية الحالات بين المبنى المُعدّ للإخلاء من ناحية حجمه والمساحة المبنيّ عليها، وبين ما هو مُسجّل في «عميدار»، وهذا نابع عن غياب القانون حيث تبني السكان قانوناً خاصاً بهم؛ فقد بنوا إضافات واستولوا على المكان». المعايير [الموضوعة] للتعويض تتطرق إلى هذا الواقع: فقد تقرّر أنّه عند الحديث عن إخلاء عائلة من شقّة سكنية، يحصل الذين أُخلوا على تعويض بنسبة مئة بالمئة لقاء المبنى القانوني حسب ما هو مسجّل في «عميدار»، أي حوالي ٤,٦٥٠ شيكلاً للمتر المربع المبنيّ وفق القانون. ومقابل الإضافات التي بُنيت من دون ترخيص يحصل من يتمّ إخلاؤهم على ٧٥٪ لقاء المتر المربع الواحد. لكن، يبدو أنّ الرغبة في إخلاء الساكنين من المنطقة قوية إلى الدرجة التي يقول بها شاحر إنّها في الحالات التي تكون فيها الوحدة السكنية بما يشمل الإضافات أقلّ من ٥٠ متراً، يحصل الذين يتمّ إخلاؤهم على زيادة بنسبة ٣٥٪ كي يكون بوسعهم شراء شقّة بديلة. وفضلاً عن ذلك، فالعائلات كثيرة الأولد ستحصل، وفق معايير معيّنة، على إضافة أخرى بقيمة ٢٥٪ من قيمة المُمتلك الذي سيُخلى. وحسب معطيات تقرير المخليين وفق موعد الهدم الفعلي، والذي يتطرق إلى حيّ المحطّة، يتّضح أنّ ٧٥ عائلة تمّ إخلاؤها من ٢٩ قطعة أرض استخدمت للسكن، ووصلت قيمة التعويضات الشاملة إلى ٣٨٦,٤٢١,٢٨ ش.ج. (يسرائيل هيوم هشكعوت فبيتواح م.ض، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من الجهود والموارد الكبيرة التي استثمرت في إخلاء العائلات من حيّ المحطّة، إلا أنه ما زالت هناك عشرات العائلات المسجّلة والتي ترفض الإخلاء. وفضلاً عن ذلك، تسكن في المكان عشرات أخرى من العائلات





الجديد، إلا أنه [الحي الجديد] أقيم من دون تشاور مع ممثلي السكان، وقد رفضت العائلات البدوية فعلاً السكن والعيش في هذه المباني التي لم تلائم أسلوب حياتها، كما ادعت. وفي النهاية انتقلت للسكن في تلك المنطقة الجديدة ثمانني عائلات فقط، فيما أعطيت باقي الشقق لعائلات «متعاونين» (عملاء- المترجم) (لقاء مع ممثلي الأحياء العربية في اللد، ١١/٤/٢٠٠٠؛ مقابلة مع حنان شاحر، ١١/٤/٢٠٠١). وفي محاولة لاستخلاص العبر من فشل مشروع «نافيه بيرك» وحي «فاردا»، طلبت السلطات أن يُقترح على سكان حي المحطة بديل مغرٍ على شاكلة مشروع «نافيه شالوم»، والذي تُقدّر تكلفته بنحو ١١٠ ملايين ش.ج، ومن المفترض أن يستوعب نحو ٢٠٠ عائلة. وقد بُني، حتى الآن، قسم من الوحدات السكنية المخططة، فقط.

حتى عن بُعد، يمكن رؤية الفوارق بين حي المحطة وبين حي «نافيه شالوم». المنطقة مبنية من شبكة شوارع مُتعامدة بنيت على جانبيها مبانٍ مكعبة مغطاة بطلاء ملون. وتتألف بيوت الحي المحاطة بقطعة أرض من طبقة واحدة أو اثنتين، وهي مسيجة بجدار ميني؛ الطرق في الحي معبّدة والأرصفة مرصوفة ببلاط أرصفة خاص؛ وعلى طول الشوارع نُصبت أعمدة إنارة وكلّ البيوت موصولة بشبكة البنية التحتية البلدية. وتحدّد مفتاح توزيع الشقق للعائلات التي أخليت من حي المحطة وفق حجم العائلة المصغرة: العائلات التي وصل عدد أفرادها حتى أربعة أفراد تحصل على وحدة سكنية مساحتها ٨٠ متراً مربعاً، والعائلات التي يصل عدد أفرادها حتى سبعة أفراد تحصل على وحدة سكنية بمساحة ١٠٠ متر مربع، والعائلات التي يزيد عدد أفرادها عن ثمانية أفراد تحصل على وحدة سكنية مساحتها ١٣٠ متراً مربعاً؛ من الجدير بالذكر أنّ كل الوحدات صُممت بحيث يمكن توسيعها مستقبلاً. في التقرير الذي قدّمته دولة إسرائيل لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، ذكر مشروع «نافيه شالوم» كإنجاز إيجابي (Ministry of Construction and Housing, 2000). في حفل تدشين المنطقة، الذي أجري في يوم ١٧/٩/٢٠٠٠، أثنى وزير البناء

والإسكان حينها، بنيامين بن إيعيزر، على المشروع: في هذه الأيام التي تحاول فيها أوساط متطرّفة في الوسط العربي أن توجّج العداء تجاه الدولة ومؤسساتها، يسعدني أن أدشنّ حي «نافيه شالوم» في اللد، الذي بُني بدلاً من حي المحطة، الذي اشتهر لسنوات طويلة بكونه مركز إجرام ومخدرات. بدلاً من «البركسات» الآيلة للسقوط يحصل السكان اليوم على بيوت من طبقة واحدة، جميلة، وبدلاً من الخرائب والتلوّث سيحظون منذ الآن بحياة رفاة واحترام.^٤

حسب أقوال بن إيعيزر، فإنّ هذا المشروع هو مثال على ما يمكن تطبيقه في المدن المختلطة الأخرى أيضاً، مثل يافا والرملة وعكا، وكل هذا شريطة أن «يتعاون السكان مع وزارة البناء والإسكان، من خلال الثقة والنية الحسنة». حتى أنّ وزير البناء والإسكان وعد بأنّه ستبني قريباً محطة لصحة العائلة ومدرسة ابتدائية وروضات للأطفال ونزل يوميّ للأطفال وحديقة عامة. كما أشار إلى أنّ الكثيرين شكّكوا في نجاح مشروع من هذا النوع، ولكن من نجح هم أولئك الذين يؤمنون بالتعايش اليهودي-العربي في دولة إسرائيل. ولكن، ومن خلال مشاهدات وعمليات رصد وسلسلة لقاءات أجرتها مع مجموعات سكّان من «نافيه شالوم» ومن حي المحطة تتضح صورة أخرى مغايرة.

التخطيط، الاحتياجات الإثنية والاحتياجات المدنية

في يوم ١١/٤/٢٠٠٠، وبعد فترة قصيرة من توطين العائلات الخمسين الأولى في «نافيه شالوم»، زرتُ الحيّ للمرة الأولى. منذ ذلك الحين كان يمكن رؤية الفارق بين شكل استيعاب السلطات - بلدية اللد ووزارة البناء والإسكان - لمشروع «نافيه شالوم» وبين الاستخدام الثقافيّ للحيّ، الذي من المفترض أن يحظى السكان من خلاله «بحياة رفاة واحترام».

يمكن الاستدلال على العلاقة بين تعريف الاحتياجات التخطيطية وبين حقوق المجموعات السكانية، من خلال



١. حي المحطة - وضع صخور لمنع البناء



٢. حي ناقيه شالوم - بقالة



٣. حي ناقيه شالوم - بناء شق في واجهة المنزل



٤. حي ناقيه شالوم - إضافات بناء على الجدران ومداخل الدرج الخارجية

المحليين، يوضّح مسألة الحقّ في المدينة. صحيح أنّ هذه المنطقة المخطّطة تعرض أمام ساكنيها تحسناً كبيراً في الظروف البيئية في مقابل تلك في حيّ المحطّة الذي قدموا منه، وصحيح أنّ هذا التحسين يلبي احتياجات تخطيطية - مدنية في مجال البنى التحتية كالكهرباء والمياه ومياه المجاري والطرق - إلا أنّ فحصاً أكثر دقّة لمستوى البنى التحتية ولجوذة بناء الوحدات السكنية وللتطوير البيئي يكشف عن تمييز واضح في المستوى المدني، خصوصاً إذا ما قُورن بالأحياء اليهودية التي بنيت في المدينة في الفترة ذاتها. فمثلاً، لم يُستكمل في «ناقية شالوم» تعبئة الشوارع وأعمال التطوير، ولذلك تتجمّع مياه الأمطار في الشتاء وتخلق مكرههً بيئية وأمانية. ولا يقتصر انعكاس جودة الأبنية المتردّية في التصدّعات الحاصلة في جدران البيوت وفي الجدران الخارجية، بعد مرور وقت قصير على انتهاء البناء، بل يتجاوز ذلك إلى تغلغل مياه الأمطار إلى داخل البيوت.

كما أنّ وعد بنيامين بن إليعزير بتوفير الخدمات البلدية في الحيّ، مثل «مدرسة ابتدائية وروضات للأطفال ونزل نهاريّ للأطفال وحديقة عامة تضمّ ألعاباً»، لم يتحقّق، وعداً عن روضة أطفال ومركز لصحّة المرأة، استُكمل بناؤهما في شباط ٢٠٠٢، لا توجد في المكان خدمات بلدية أخرى. وقد افتتحت في المكان، في العام ٢٠٠٤ فقط، صفوف أخرى في الروضة ومدرسة ابتدائية؛ والطرق المؤدّية إلى بعض منها هي طرق ترابيّة. وقد حذا غياب خدمات بلدية تجارية على نطاق الحي بإحدى العائلات إلى فتح بقالة في الطابق الأرضي من بيتها، تخدم سكّان «ناقية شالوم»، كما تبين الصورة رقم ٢. هذه الخطوة، تمّت من دون ترخيص، مخالفةً للأنظمة التخطيطية، وهي تعتبر مثلاً على اضطراب سكّان الحيّ إلى إيجاد حلول غير رسمية تلبي احتياجاتهم المدنية.

ورداً على الحلول الجزئية التي أوجدت للاحتياجات التخطيطية-المدنية، يتبع سكان الحيّ الجديد خطوات عينية متعلّقة باحتياجاتهم اليومية. وفي مقابل ذلك، يتميّز ردّهم على تجاهل احتياجاتهم الثقافية بخطوات أكثر كثافة، وهي تشير إلى الفجوة القائمة بين نوايا المخطّطين

عمل توفّي فينستر (Fenster, 1996)، الذي يقضي بأنّ الأدوات التحليلية من مجال البحث الجندري يمكن أن تساعد في خلق معايير لتقييم برامج تخطيط وتطوير لمجموعات سكانية إثنية. ينبع المنطق الكامن وراء الاستعانة بهذا المنهج البحثي من التشابه بين العلاقات الجندرية وبين علاقات أغلبية-أقلية. وكما أنّ الفرضيات الأساس في العلاقات الجندرية الموجهة بواسطة الرؤية الذكورية، تؤدّي إلى إقصاء النساء، فكذا الأمر في الحالة التي سأتناولها بالبحث، حيث تؤدّي سيطرة مجموعة الأغلبية إلى تجاهل الاحتياجات التخطيطية الخاصة بها «الآخر». وعلى هذا الأساس تمّ تعريف مجموعتي تصنيف: احتياجات تخطيطية-مدنية، تُلبّى عندما تحظى مجموعات مختلفة، إثنية كانت أم جندرية، بتعامل متشابه في أوضاع متشابهة، ولذلك فإنّ مبدأ المساواة يُطبق في مجالات البنى التحتية والتشغيل والخدمات البلدية وما شابه؛ واحتياجات تخطيطية-إثنية، تُلبّى بشكل لائق عندما تحظى مجموعات إثنية متميزة عن بعضها البعض بتعامل مختلف في أوضاع مختلفة تنبع من نسج مميزاتها الثقافية-الاجتماعية، مثل منظومات العلاقات السكانية الداخلية والعلاقات الجندرية أو العلاقات بين الأجيال، والقوالب التقليدية للملكية على الأرض.

وهنا يُطرح السؤال التالي: كيف يمكن ترجمة المنظورات الثقافية إلى احتياجات تخطيطية-إثنية؟ حسب أحد التعريفات (Duncan, 1985)، فإنّ الثقافة تعني نمط حياة لمجموعة متميزة، تتشارك فيما بينها رؤى حياتية مشتركة، تنعكس في أسلوب الحياة وفي أشكال تخصيص الموارد الاقتصادية والرمزية. وحسب ادعائي، وأخذاً بعين الاعتبار لمفهوم ومعنى المصطلح «ثقافة» في سيرورات التطوير والتخطيط، يجب أن لا تفحص هذه المسألة من خلال نظرة أنثروبولوجية صرفة، لأنّ الثقافة هي عامل اجتماعي-سياسي يدمج في ثناياه الإقصاء والتغيير الاجتماعي (Zukin, 1995).

التعمّن في مشروع «ناقية شالوم»، مقارنة بالاحتياجات التخطيطية-المدنية والتخطيطية-الإثنية للسكان



المخططين لهذا العنصر بواسطة عدة تغييرات معمارية قام بها السكان فوراً مع انتقالهم إلى الحيّ الجديد . **الصورة رقم ٤** تُشير بوضوح إلى أن إضافات مختلفة بُنيت على غالبية الجدران المحيطة بالبيوت، من أجل زيادة ارتفاعها وخلق فاصل واضح بين الحيز العام (الشوارع) وبين الحيز الخاص (ساحات البيوت) . من خلال الصورة رقم ٤ يمكن أن نرى أيضاً كيف أنّ مداخل الدرج الخارجية، التي بُنيت في عدد من البيوت، غُطيت بقطع صفيحية وبلاستيكية - وهي مواد صلبة أعدت لمنع انكشاف النساء الصاعداً والنازلات على الدرج . تغيير معماري آخر يظهر في البيوت الكائنة في هامش المنطقة : المساحات الواقعة خارج حدود قطع الأرض التابعة لتلك البيوت سيّجها السكان وضُمّت إلى المساحات التابعة لهم . وحسب التخطيط الأصلي، فإنّ الساحات الموجودة على طرف الشارع متصلة مباشرة مع الحيز العام . ولكنّ النساء تستغلّ هذه المساحات للأعمال المنزلية، مثل الطبخ أو تربية الحيوانات، ومن هنا نبعت الحاجة لتسييجها وضّمّها إلى الحيز الخاصّ .

«مناهة من الممارسات الذاتية»

في إطار العمل الميداني أجريت مقابلات مع سكان كثيرين في اللد . أحدهم هو تامر النفار الذي يسكن في حيّ «رّمات أشكول»، وهو أحد الأحياء الذي تبرز فيها عملية «العريّة» منذ بنائه في السبعينيات . إلتقينا في البقالة في الحيّ، وهي عبارة عن «برّاكيّة» من الصفيح مبنية من دون ترخيص على حافة الشارع الرئيسي . جاء تامر إلى اللقاء بلباس «رابر» [مغنيّ راب] وقادني باتجاه بيت والديه، وهو عبارة عن شقّة في عمارة إسكان نموذجية ومُعتمنى بها، على العكس تماماً من الإهمال القائم في مطلع الدرج والشارع . في اللقاء روى تامر عن أحاسيسه، التي يمكن الاستدلال بواسطتها كثيراً حول معنى السيرورات الحيزية في اللد :
تعالَ وقارن بين حيّ كامل لليهود؛ كيف يبدو [حيّ] «غاني أفيث» من ناحية المنظر؟ كيف «إبن بيتك»؟ أعطني الآن حيتين عرييين... المحطّة، عندها جد الفروق . الوضع مُرر! هل دخلت إلى هناك؟... رأساً عند دخولك إلى «غانيه

وبين الاستخدام اليوميّ للحيز . وخلافاً للأنظمة المفروضة «من فوق»، يخرق السكّان نظام التصميم المعماريّ المخطّط للحي عن طريق إضافات بناء غير مرخّصة . وادّعائي هو أنّ هذه الخطوات المعمارية، والتي تأتي «من تحت»، ليست إلا تعبيراً إضافياً عن معركة أهل الحيّ الجديد في سبيل «حقهم في المدينة» . لا يقتصر ما تحمله هذه الخطوات في ثناياها على المعركة من أجل الحقّ المادي في مأوى، بل تتعداه إلى احتوائها للمعركة من أجل الاعتراف بالاختلاف الثقافيّ كعنصر مركزيّ في الحياة اليومية في الحيز .

ويمكن تشخيص مجالين مركزيين لم تُطرح فيهما حلول - أو أنّ الحلول هي جزئية ليس إلا - للاحتياجات الثقافية لدى العائلات البدوية التي تسكن «ناقيه شالوم» . المجال الأوّل متعلّق بالناحي الرمزية للثقافة البدوية . وأكبر مثال على هذا هو بناء «الشقّ المقعد»، وهو خيمة جامعة تقليدية للرجال . وقد تحوّل هذا «الشقّ» التقليديّ في الحيّ الجديد إلى مبنى مشيد من موادّ صلبة مثل الألواح الخشبية واللبنات والحصّر، وأسوة بـ«الشقّ» التقليدي فإنه يستقبل الضيوف، وبهذا يتسلط على الحركة من الحيز العام (الشارع في هذه الحالة) إلى الحيز الخاصّ (البيت) . «الشقّ» التابع لعائلة أبو عودة، مثلاً، بُني في داخل قطعة الأرض التابعة للبيت، وهو مبنّي على جدران البيت ويُستخدم لاستضافة والتقاء الرجال من العائلة الموسّعة ومن الضيوف . وخلال فترة العمل الميدانيّ وعمليّات الرصد أخذت تظهر مباني استضافة أخرى مشابهة كثيرة، وغالبيتها تتّجه نحو الشارع، كما توضّح **الصورة رقم ٣** . من المهمّ أن نذكر أنّ هذه الظاهرة، وهي إقامة مبنى «شقّ» ثابت بما يخالف الأنظمة التخطيطية، دارجة أيضاً في البلدات البدوية المخطّطة في النقب (Yacobi, 2004) . المجال الثاني متعلّق بتوزيعة الأدوار بين الرجال والنساء في المجتمع التقليدي . حيث يتميّز المجتمع التقليديّ بتقسيمه جندرية للحيز اليومي، وبوجود حيّزات «ممنوعة» على النساء (Fenster, 1999, 235-239) - وهي حقيقة تفسّر غياب النساء البارز في حيّ «ناقيه شالوم» عن الحيز العام . ويمكن الاستدلال على تجاهل

الاعتراض كطرفين – الأوّل يعبر عن تنظّم جماعي واعٍ والآخر يدل على الخمول. ومع ذلك، فأنا أقترح الاعتراف بنسيج الخطوات الشخصية، التي تجري عموماً من دون تنسيق، وبقوتها التي تززع المصلحة المهيمنة. أنا لا أدعي بالطبع أنّ هذه الأفعال هي أفعال واعية. إلا أنّ تسمية مناطق كاملة في اللد على أنها مناطق عربية تتمّ عبر ظاهرية وحضور هذه الأفعال، التي «تهدّد بالخطر» المشهد المدني الذي يُراد له أن يكون يهودياً وغريباً وعصرياً. وصحيح أنه يجب الامتناع عن أدلجة البناء غير المرخّص، لأنّ هذا يهدّد أموال سكان المدينة بالخطر ولا يمكن من تزويد الخدمات والبنى التحتية بمستوى معقول، ولكن مع ذلك، تقوم هذه الأعمال بتعزيز حضور المواطنين العرب في اللد، وتحوّله إلى إعلان حيّزي واحتجاجي، يبدو وكأنّه عمل تقويضيّ في مقابل محاولات تهويد المدينة.

إستنجاجي هذا هو خطوة أولى نحو محاولة تسليط الضوء على قوّة الممارسات العملية اليومية. واستقاءً من أقوال ميشيل دي-سيرتو (١٩٩٧)، فإنّ هذه محاولة لتحديّ الرؤيا التي تنظر إلى أشكال الفعل اليومي على أنها «خلفية مظلمة للممارسات الاجتماعية» (المصدر السابق، صفحة ١٥). ويحظى هذا الموقف بتأكيد مجدد عن طريق البحث الذي أجرته أديانا كيمب (٢٠٠٢، صفحة ٤٢)، والتي تقول بأنّ الفصل الثنائي بين الاعتراض «الصغير» واليومي وبين الاحتجاج الواعي «السياسي»، يخطئ الأهم في القضية؛ وحسب أقوالها، فإن ممارسات الاحتجاج العملية اليومية تتفاوت عادةً بين المخفي والواعي، بين المباشر وغير المباشر. هذه الأمور، التي تستند إلى توجه دي-سيرتو، تشير أهمية البحث حول «أعمال المستخدمين، أولئك الذين ننسب اليهم الخمول والانضباط» (دي-سيرتو، ١٩٩٧، صفحة ١٥). وأكثر من هذا، قوّة هذه الأعمال، وفق دي-سيرتو، تتعدى التقسيمة الإطلاقيه بين الاعتراض وعدم الاعتراض، وتعتبر عن «متاهة من الممارسات الذاتية»، التي بإمكانها أن تناقض وتغيّر من الحقائق الظاهرة للعيان، بالنسبة للسيطرة التامة.

أفيث «هل رأيتَ الجسر؟ جميل، أليس كذلك؟... ورأساً عند دخولك إلى «حيّ المحطّة»، ترى هنا محطّة وهناك محطّة [القصْد من حديثه هو محطّات لبيع السموم]. الآن، حتى إذا كنتَ ولدًا، فأنت تنظر إلى حيث تسكن؛ تعالَ هنا، كلهم يهود وما أجمل مناظرهم. إلى جانبهم «المحطّة»، أناس بشعون هناك (لقاء مع تامر النّقار، ٢٠٠١/١/٢٢).

يتّضح بشكل جليّ من أحاديث تامر النّقار، كما من أحاديث الآخرين الذين قابلتهم^٨ أنّ البُعد الحيّزي يمثل علاقات وموازين القوى في المدينة. والأمر ينعكس في تشبيهات تصف الأحياء العربية في المدينة ومدلولاتها الاجتماعية. فتوصّف اللد على أنها مدينة من الأسوار والغيتوات، من النظام وعدم النظام، من الأمكنة القدرة والأمكنة النظيفة التي تخلق فصلاً بين «المكان المسموح» وبين «المكان الممنوع»؛ «المكان العربي» و«المكان اليهودي»، على التوالي. الحدود بين هذه الأمكنة هي حدود رمزية متعلّقة بالانتماء الإثني-القومي في المدينة، وهي تُبنى من خلال عراك على هوية المدينة، إلا أنها تخلق أيضاً التوتر والفصل بمعنييهما الرمزي. أحد الأبعاد الذي برز جلياً في كلّ اللقاءات هو استخدام الأمكنة المختلفة في المدينة على أنها «حيّزات تمثيلية»، كما قال ليفيفر، والتي يمكن تمييزها عن طريق الاستعانة بالاستعارات وبالتوصيفات وبالرموز ويخلق رباط بين «الإثني-القومي» وبين «المكان».

إلا أنني أودّ أن أقترح تفسيراً حيّزياً مختلفاً، أقلّ ثنائية. الحيّز المادي في أحياء اللد العربية، مثل «برديس شنير» و«نافيه شالوم»، يوفّر أكثر التعابير بروزاً لاحتجاج سكان اللد العرب. فصحيح أنّ ظاهرة البناء غير المرخّص تأتي كردّ محدّد على غياب الحلول الأساسية لاحتياجات المأوى، إلا أنّ ما تبدو عليه هذه الظاهرة وحجمها الواسع وانعدام قدرة السلطات في المدينة على مواجهتها، تفتح كوةً لمشاهدة أخرى لهذه الظاهرة. فيمكن ألا نرى البناء غير المرخّص على أنّه حلّ سكني فقط، بل هو تعبير احتجاجي يتعدى التعريف الثنائي للاعتراض أو عدم



إستناداً إلى هذا النقاش، بوذي أن أسلّط الضوء على المعنى الرمزي للاحتجاج «الصغير» والادّعاء أنّه وعلى الرغم من قوة الحيز المهني الكبيرة، التي تترجم علاقات القوى لمنتوج حيزي، فإنّ البيئة المبنية في اللد لا تميّز فقط بتصميم معماريّ وتخطيط متسلّطين. أحد قوالب المشهد المسيطرة في اللد هو البناء غير الرسمي، الذي يصحّ القول فيه إنّه جاء تلبيةً لاحتياجات أساسية، إلاّ أنّه وفي ذات الوقت يهدّد التجربة الثقافية المعاشة في المدينة وصورتها كمدينة يهودية. وهكذا يُزعزع الفعل الذاتي، المستند إلى الحق في المدينة، إنجازات الحيز المهني، المنغلق أمام كلّ من ليس جزءاً من المجموعة المهنية. ومقابل الجهود والموارد الكثيرة التي سخّرها مخطّطو اللد، تتحوّل هذه المدينة إلى مدينة «عربية».

ملاحظات

- 1 إسم مستعار.
- 2 أنظروا موقع الانترنت التابع لشركة «لورم»: www.loram.co.il
- 3 إسم مستعار.
- 4 مكتب الناطق بلسان وزارة البناء والإسكان، ١٧/٩/٢٠٠٠.
- 5 المصادر السابق.
- 6 لقاءات مع سكان حي المخطّة و«نافيه شالوم»:
١١/٤/٢٠٠٠؛ ١٠/٥/٢٠٠١؛ ٨/١١/٢٠٠١؛ ١٩/٢/٢٠٠٢.
- 7 مكتب الناطق بلسان وزارة البناء والإسكان، ١٧/٩/٢٠٠٠.
- 8 لتحليل سردي واسع للقاءات التي أجريتها مع سكان اللد، يُنظر إلى يعقوبي، ٢٠٠٣.

المصادر

- ي: ص ٦٩-١٠٩.
- «يسرائيل هيوم هشكعوت فبيتواح م.ض.»، ٢٠٠١. تقرير المُخْلِين وفق موعد الهدم الفعلي، ١/٤/٢٠٠١ (عبري).
 - «لورم»، شركة لتطوير منطقة اللد والرملة م.ض.، ١٩٩٥. برنامج عمل ١٩٩٥-١٩٩٧ (عبري).
 - بلدية اللد، ٢٠٠٠. لجنة توجيه بلدية للمعالجة العينية، اللد (عبري).
 - بلدية اللد ووزارة البناء والإسكان، ١٩٨٧. السكان العرب في اللد (عبري).
 - كمب، أدريانا، ٢٠٠٢. «ترحال الشعوب» أو «الحريق الكبير»: السيطرة السياسية والاعتراض في الريف الإسرائيلي، في الشرقيين في إسرائيل، محرّرين: حنان حيفر، يهودا شنهاف وبنينة موتسسي-هالر، معهد «فان لير» في القدس و«هكيبوتس هميتوحاد»، القدس وتل أبيب، ص ٣٧-٦٧ (عبري).
 - كفراء، م، ١٧/١/١٩٨٦. «مكسيم ليفي رجل قوي»، (ملحق) معريف نهاية الأسبوع، (عبري)
- Deutsche, Rosalyn. "Uneven Development: Public Art in New York City." *October* 47 (1998): 3-52.
 - Duncan, James. "The House as Symbol of Social Structure: Notes on the Language of Objectives among Collectivist Groups." In *Home Environments*, vol. 8, edited by I. Altman and C.M. Werner. New York: Plenum Press, 1985.
 - Fenster, Tovi. "Ethnicity and Citizen Identity in Planning and Development for Minority Groups." *Political Geography* 15, no. 5 (1996): 405-418.
 - Fenster, Tovi. "Space for Gender: Cultural Roles of the Forbidden and the Permitted." *Environment and Planning D: Society and Space* 17 (1999): 227-246.
 - Lefebvre, Henri. *Writings on Cities*. Cambridge, MA: Blackwell, 1996.
 - Ministry of Construction and Housing. *Preliminary National Report Habitat*. Jerusalem, 2000.
 - Sandercock, Leonie. *Towards Cosmopolis: Planning for Multicultural Cities*. Chichester: Wiley, 1998.
 - Yacobi, Haim. "The Architecture of Ethnic Logic: Exploring the Meaning of the Built Environment in the 'Mixed' City of Lod - Israel." *Geografiska Annaler* 84, no. 3-4 (2003): 171-187.
 - Yacobi, Haim. "Social Exclusion, Housing Environment and Tolerant Planning: The Case of the Jahelin Bedouin Tribe." *Hagar - International Social Science Review* 5, no. 1 (2004): 69-84.
 - Zukin, Sharon. *The Cultures of Cities*. Oxford: Blackwell, 1995.